والثانى مما يحتاجه المفسر: معرفة الأحكام التى لمتكلم العربية من جهة إفرادها وتركيبها ويؤخذ ذلك من علم النحو.

والعلم الثالث الذى يحتاجه المفسر علم المعانى والبيان والبديع، ويعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثانى خواصها من حيث اختلافها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام وهو الركن الأقوم واللازم الأعظم فى هذا الشأن كما لا يخفى ذلك على من ذاق طعم العلوم ولو بطرف اللسان.

والعلم الرابع تعيين مبهم، وتبين مجمل، وسبب نزول ونسخ، ويؤخذ ذلك من علم الحديث.

والعلم الخامس مما يحتاجه المفسر: معرفة الإجمال والتبيين والعموم والخصوص والإطلاق والتعبير، ودلالة الأمر والنهى وما أشبه هذا، وأخذوه من أصول الفقه.
والعلم السادس: الكلام فيما يجوز على الله وما يجب له وما يستحيل عليه والنظر فى النبوة ويؤخذ هذا من علم الكلام، ولولاه يقع المفسر فى ورطات.

والعلم السابع: علم القراءات لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن. وبالقراءات ترجح بعض الوجوه المحتملة على بعضه.

وعَدَّ السيوطى مما يحتاج إليه المفسر علم التصريف وعلم الاشتقاق، وأنا أظن أن المهارة ببعض ما ذكرنا يترتب عليها ما يترتب عليهما من الثمرة، وعدَّ أيضًا علم الفقه، ولم يعده غيره ولكل وجهة، وعد علم الموهبة أيضًا من ذلك، قال وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم، وإليه الإشارة بالحديث: «من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم».

ثم ينتقل إلى التفسير بالرأى فيقول: «فالشائع المنع عنه»، واستدل عليه بما أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى من قوله صلى الله عليه وسلم: من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ، وهو يرى فى ذلك نظرا، حتى يقول: «فلا ينبغى لمن له أدنى مُسكة من عقل. بل أدنى ذرة من إيمان أن ينكر اشتمال القرآن على بواطن يفيضها المبدئ الفياض على بواطن من شاء من عباده ويأليت شعرى ماذا يصنع المنكر بقوله تعالى: ﴿وتفصيلاً لكل شىء﴾».